# الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة: دراسة في العلاقة والمضامين

**سامية بابوري : طالبة دكتوراه**
**أ. د/ بوريش رياض**
سلطة سياسية وحوكمة محلية
جامعة صالح بوبنيدر . قسنطينة3 ( الجزائر)

**ملخص:**

حملت موجة التغيير نهاية القرن الماضي التزام الكثير من الدول بقواعد الحوكمة التي فرضت نفسها وأخذت لنفسها مكانا وأبعادا تعدت حدود الوطن الى مؤسسات ومنظمات دولية. فقد أجبرت حملات الاصلاح والتغيير قيادات الدول، لضرورة إدراج تغييرات في الحكم في ظل تعزيز لمسارات البناء الديمقراطي وإقامة انظمة حكم رشيدة.

تتضمن هذه الدراسة اهم المقاربات النظرية والفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي والحوكمة المحلية مبرزة الخطوات التي يتطلبها الاصلاح من اجل تجسيد قواعد الحكم الجيد على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.

**الكلمات المفتاحية :** الاصلاح السياسي – الحوكمة الرشيدة - الديمقراطية

**Abstract :**

The wave of change at the end of the last century led to the commitment of many countries to the rules of good governance that imposed themselves and transcended the borders of the country to international institutions and organizations. The reform and change campaigns have forced the leaders of the states to adopt changes in governance, while strengthening democratic construction processes and establishing rational governance systems..

This study includes the most important theoretical and intellectual approaches to the concept of political reform and good governance, and highlights the most important steps required by political reform that reflect the principles of good governance at the national and local levels.

**مقدمة**

إصلاح الدولة من المواضيع التي أفرزتها مشاهد الدمقرطة في الكثير من دول العالم أواخر العقدين الأخيرين والمطلوب بالإصلاح السياسي هو عملية ازالة مظاهر الاختلال والتشوه في الانظمة السياسية . ويعتبر الكثير من المفكرين ان عملية الاصلاح السياسي ليست بالضرورة حصيلة لما تعانيه معظم دول العالم من تراكمات القهر السياسي والاجتماعي وعجز الإصلاحات اقتصادية واجتماعية على مدى عقود من الزمن في تحقيق التنمية. ضمن هذا الاطار ستبحث هذه الورقة في أهم المقاربات النظرية والفكرية لمفهوم الإصلاح السياسي وانعكاس ذلك على الواقع خصوصا بارتباط تلك الإصلاحات بتحقيق مبادئ الحوكمة .فما مفهوم الإصلاح السياسي وما مدى مساهمة المنظورات والمقتربات في تفسيره؟ وما علاقة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق تقويم النظام السياسي؟

## 1-الاصلاح السياسي والحوكمة : مقاربة معرفية

**أولا : مفهوم الإصلاح السياسي (Réforme politique)**ي عتبر الإصلاح السياسي عملا حضاريا، غير انه يبقى من المفاهيم التي لم يتفق بشأنها الباحثون ذلك أن مضمونه يختلف ويتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى ، كما أن مجالاته تختلف أيضا وتتعدد بحسب مجالات النظام السياسي حيث يمكن أن ينصرف هذا المفهوم إلى أكثر من سياق مثل إصلاح القيادات، اصلاح الثقافة السياسية، وإصلاح المؤسسات السياسية وتغيير نمط وتوزيع القوة والقوى السياسية في المجتمع .[1]

والإصلاح قاموس **أكسفورد** Oxford بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ،إزالة بعض التعسف والخطأ أي التعديل والوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل والتحسين "[2].

كما عرف هانتنتون الاصلاح السياسي على انه : تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، بتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة والبنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة.[3]

على نقيض الفكر الليبرالي، ترى الماركسية ان الاصلاح السياسي هو خدعة البورجوازية ولا يحقق إلا نتائج ظرفية ومحدودة للطبقات الكادحة، فالإصلاح حسب لينين يختلف عن الثورة ، بعد ان تبقى طبقة المستغلين في السلطة، وتقمع انتفاضة المضطهدين عبر تنازلات مقبولة من المستغلين، مما يكرس السيطرة الطبقية التي لن تنمحي إلا بالتغيير الجذري للنظام القائم عن طريق الثورة.[4]

كما ما جاء أيضا مفهوم الإصلاح السياسي ضمن وثيقة الإسكندرية الإصلاحية أنه "يقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات و الدول قدما، في غير ابطاء او تردد وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية وتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الرشادة ودعم حقوق الإنسان عن طريق التطور الديمقراطي.[5]

مما سبق يمكن استنتاج ما يلي: أن الإصلاح

- ذاتي وذو طابع شمولي وواقعي ومستمر
- يتم وفق مراحل متوالية .
- يركز فيه على المضمون والجوهر لا على الشكل.
- الشفافية والوضوح .
- الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة المتمثلة في دعم الثقة السياسية بين المواطن و النظام السياسي من ناحية و حق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من ناحية أخرى.[6]

**ثانيا :الحوكمة الرشيدة**

إن الحوكمة الجيدة Good Gouvernance هي مجموعة من المفاهيم التي تطورت تدريجيًا لتصل إلى معايير تتبناها القيادات السياسية والكوادر الإدارية الملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة للمواطنين[7].وتعتبر قيم النزاهة والمشاركة والشفافية والمساءلة من أهم سمات الحوكمة الجيدة التي تسعى من خلالها الى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع .وتضمن الحوكمة الجيدة أن توضع ا لأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس من توافق الآراء الواسعة في المجتمع ، وتعمل الحوكمة الجيدة على سماع أصوات الفئات الأكثر فقرًا في عملية صنع القرار المتعلق بالتوزيع العادل لموارد المجتمع.[8]

1- **تعريف الحوكمة :**وقد بادرت العديد من المنظمات الدولية الى استخدام مضامين الحوكمة بشكل واسع، كالآلية لإدامة التنمية، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام وبالتنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية. وقد عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه:" الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية". ونسجل في هذا التعريف على أنه انحصر في الجانب الاقتصادي[9].

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP [10] : الحوكمة المحلية ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم ,وحسب هذا التعريف فإن هذا المفهوم يقوم على الدعائم التالية:

- الدعامة السياسية :تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات .
- الدعامة الاقتصادية :تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى.
- الدعامة الإدارية :تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات .كما ينظر له على أنه حالة تعكس تقدم الإدارة و تطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين .بعدما تم توضيح الدعائم الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم (دعامة سياسية،اقتصادية، إدارية) نقول أن هذا المفهوم يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفاعلية والعدالة وتعزيز روح القانون.

من خلال هذه التعريفات يبرز لنا بوضوح الأبعاد المختلفة للحكم الراشد فله بعد سياسي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها وممارستها لأعمالها في ظل حكم القانون واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وله بعد اجتماعي يتعلق بطبيعة وبنية المجتمع المدني وحيويته واستقلاليته عن الدولة وممارسته هو الآخر للدور المنوط به في الحركة التنموية الشاملة. كما أن له بعد فني يتعلق بعمل الإدارة وكفاءاتها وفاعليتها و فنيات إصدار القرار المناسب والرؤية الاستراتيجية وضمان حق الأجيال اللاحقة.

2- **خصائص الحوكمة:** تختلف معايير الحوكمة الجيدة باختلاف الجهات ومصالحها. فلو نظرنا الى المعايير التي لوجدنا أنها تستند الى ما يستخدمها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يحفز النمو الاقتصادي وحرية التجارة. ولقد استندت دراسة البنك الدولي عن " الحكم الجيد" في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا الى معيارين أساسيين هما:

1- التضمينية وتشمل: حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للافادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

2- المساءلة وتشمل: التمثيل والتنافسية والشفافية والمساءلة.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت دراسة باسمها على أربعة معايير، هي:

1. دولة القانون.2 . إدارة القطاع العام.3 . السيطرة على الفساد.4 . خفض النفقات العسكرية.

في حين أن برنامج ا لامم المتحدة الإنمائي UNDP حدد تسعة معايير تعتبر أكثر شمولا وتنوعًا من المعايير التي وضعها البنك الدولي، وهذه المعايير هي:[11]

1- المشاركة Participation:وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم وتركز المشا ركة على حرية التجمع وحرية التعبير وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

2- الشفافية Transparent :التي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهمالعمليات في المؤسسات ومتابعتها.

3- العدالة والمساواة Equity & Equality:بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم .وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم، مثلما يتم استهداف الفقراء والاقل حظا لتوفير الرفاه للجميع.

4- المساءلة Accountability: يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولي ن أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات.

5- تعزيز سلطة القانونRule of Law: يقصد بسيادة القانون اعتبار القانون مرجعية للجميع،وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وذلك يعني أن تكون القوانين وا لأنظمة عادلة وتنفذ بنزاهة ، سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الامن والسلامة العامة في المجتمع.

6- الكفاية والفعاليةEfficiency & Effectiveness : حسن استغلال في استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.

7- التوجه نحو بناء توافق الآراء Consensus Orientation :تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة للوصول الى توافق واسع للآراء بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون، وبشأن السياسات والاجراءات حيثما يكون ذلك ممكنا.

8- الاستجابة : Responsiveness :ينبغي أن تسعى المؤسسات وتوجه العمليات إلى خدمة جميع أصحاب المصالح.

9- الرؤية الاستراتيجية **:**تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحّتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.

**3- الفواعل الأساسية للحوكمة الرشيدة:** تضم الحوكمة الفواعل التالية

**1-الدولة ومؤسساتها(المركزية منها واللامركزيـــة) :**تعتبر الدولة فاعل أساسي وطرف رئيسي في تجسيد الحوكمـــة، وذلك من خلال تحديد وصياغة السياسات العامة في البلاد عن طريق وضعها نظام تشريع القوانين، وتحديـــد كيفيـــات تطبيقها، حيث يصبح بامتلاكها لهذه الوسيلة الشرعية وضع أطر تنظيمية تسمح بالمشاركة الشعبية المفتوحة، احتـــرام حقوق الإنسان،ضمان حرية الإعلام، احترام معايير العمل، حماية المرأة وإنصافها، تحديد مقاييس عقلانية فـــي مجـــال التعلم والعمل والتدريب المهني، الإسكان والبيئة، توزيع الموارد بعدالة...،وهذه تعد الدولة ومؤسساتها وحدها القـــادرة علي تحقيق التوازنات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.وعلى السلطات المحلية كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية، وعبر تأثير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع.[12]

إن موقع الإدارة المحلية واقترابها من المواطن ، واحتكاك هذا الأخير بها ، يفرض عليها فتح ســـبل مشـــاركة المواطنين في العملية التنموية وفي صنع القرار وممارسة الرقابة الشعبية.

**2- المجتمع المدني :**يتشكل المجتمع المدني من منظمات ومؤسسات غير حكومية، نقابات مهنية وعمالية، جمعيـــات ثقافية وتعاونية، الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة ،جمعيات المساواة بين المرأة والرجل، المؤسسات الخيرية...ويعمل المجتمع المدني كناطق بلسان الديمقراطية، فهو المتحدي الرئيسي لسلطة الدولـــة الـــذى يحـــد مـــن الانحراف عن ممارسة نظام الإدارة الجيد، كما أنه يعمل كمنظم في الساحة السياسية كما من شأن هذا المجتمع المدني بتركيباته المختلفة تأطير الرأي العام لدى المواطنين للنظر في قضايا تخص الصالح العام ،كقضايا حماية الطبقات ذات الدخل المحدود ،الدفاع عن المهمشين في المجتمع ،تنظيم المهن الحرة ،محاربة الفقر...كما يلعب دور المراقـــب علـــى الأجهزة الرسمية في إطار صنع هذه الأخيرة للسياسات العامة.

**3- القطاع الخاص** : نظرًا للنمو المتزايد لحجم القطاع الخاص في الدولة التي يشترط فيها تطبيق الحكم الراشد ،أصبح القطاع الخاص كمكانيزم أو أداة فاعلة في تجسيد هذا النمط من الحكم، ذلك من ناحية أنه يلعب دورًا معتبرا كشـــريك للإدارة العامة (الدولة) وهذا حسب ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع علي كاهله، والتي تخصه الدولة بها،

فبإمكانه أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في مجالات متعددة.

**4 - مستويات الحوكمة zone de gouvernence** تحدث بلمبتر وجرهام عن ثلاث مناطق يمكن ان ترتبط بها الحوكمة وهي:

1- الحوكمة على المستوى العالمي gouvernance in global spaceحيث تتعامل الحوكمة في المجال العالمي مع قضايا خارج مجال الادارة الحكومية الواحدة، ففي تعريف الامم المتحدة المعنية بالحوكمة العالمية ضمن تقريرها المعنون our global neighborhood انه الطريقة التي ندير بها الشؤون العالمية والكيفية التي تربط فيها بعلاقاتها فيما بيننا والأسلوب الذي نتبعه في اتخاذ قرارات تؤثر على المستقبل المشترك.

2- الحوكمة الوطنية او الحوكمة على مستوى الدولة gouvernance in national space وهذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد وتفهم أحيانا بأنها الحق الخاص .والتي يمكن ان تحتوي على عدة مستويات : وطني ، ولائي ، بلدي ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم.فقد تغير دورها ، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعدد المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي ، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار[13].

3- الحوكمة المؤسسية:وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة.ويطلق الكثير من الادبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر ا لأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادي ة. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الادارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة. كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين فيها.

**2- تأثير الإصلاح السياسي على الدولة والمجتمع :** ارتبط مفهوم الحوكمة بمفهوم إصلاح النظام ، من منطلق إن هذا الاخير يتضمن مجموعة من القواعد تنظم المجال السياسي ، ومن هنا وجدت الحوكمة الرشيدة كأسلوب راق في إدارة وصياغة القواعد الأساسية التي تعمل الدولة في اطارها بالتنسيق مع فواعل أخرى جوهرية داخل المجتمع كالمجتمع المدني لاحتواء حاجيات المجتمع والقطاع الخاص لتأطير الاقتصاد وتدويره بإتجاه التنمية، ولا يمكن بلوغه إلا من خلال ترسيهما وترجمتها عبر إصلاح الدساتير والقوانين والتنظيمات الادارية. وقد وضعت المجتمعات الإنسانية العديد من الخطط والاستراتيجيات للحد من فساد الحكم[14]، على اختلاف توجهاتها ، ففي الوقت الذي لجأت المجتمعات الاسلامية الى القيم كوسيلة لتعبئة الفرد اخلاقيا بالارتكاز على الضمير الخلقي الملازم للنزاهة ، نجد المجتمعات العلمانية قيدت الأفراد بالقوانين الرادعة وتكثيف لاجراءات الرقابة والمحاسبة أي اسلوب الترهيب للترغيب في الحصول على الحقوق . تشترك الحوكمة مع الاصلاح السياسي في محاربة مظاهر الفساد في الحكم خصوصا ،فأينما توفرت هذه الصفات تدخل الاصلاح السياسي كوسيلة والحوكمة كأسلوب لإصلاح مواضع الخلل في الحكم تتمثل في مايلي:

- غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون؛
- عدم شفافية المعلومات ؛
- الفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وخاصة بين المال العام والمال الخاص؛
- ضعف ثقة المواطنين بالقوانين ؛

- وجود أولويات تتعارض مع التنمية، إضافة إلى إساءة استخدام الموارد.

ومن هنا نستخلص من ان اصلاح الحكم يتطلب تدعيمه بالحوكمة كأسلوب للحكم الجيد وينبغي ان يتوزع عبر مستويات النظام السياسي:

1- المستوى الهيكلي: ويتطلب توازن في توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع وتنظيم القواعد العامة التي تحددها.

2- المستوى السياسي : ويتطلب وجود نظام يتمتع بالمشروعية السياسية من خلال اعتماد اسلوب ديمقراطي للحكم يعتمد على تعددية سياسية وفصل بين السلطات ضمان الاكبر قدر من الشفافية والمساءلة وفعالية ، وهذا ما يبينه اسلوب الرقابة الممنوحة للبرلمان على أعمال الحكومة، ومساءلتها واستجوابها ضمانا لفعاليتها.

3- اما المستوى الإداري فيتطلب حوكمة إدارية رشيدة، مبنية على اساس تقريب المواطن من الإدارة، وتمتعها بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة على مختلف مستوياتها.

**خاتمة**

إن الإجراءات اللازمة للإصلاح السياسي يجب أن تنفذ تدريجيا بما يخدم قوة بناء نظام ديمقراطي، من خلال التركيز على التطوير الثقافي والتعليمي والاقتصادي، وضرورة الوعي بأن الدول الكبرى، حينما فرضت مشاريعها المختلفة مثل: مشروع الشرق الأوسط الجديد لم تأخذ بالخصوصية المجتمعية بما تطرحه من برامج إصلاحية. ومن هنا وجب علينا أن ندرك بأن تجسيد حوكمة رشيدة كأسلوب للحكم الجيد يستدعي مراعاة مصالحنا الذاتية ، وبالنظر إلى أن أسس الإصلاح السياسي ومرتكزاته، تستدعي أن تقوم على إرادة ذاتية عند كافة مكونات النسق الاجتماعي، يستدعي كذلك وضع استراتيجيات تحيي فيها فكرة الإصلاح الدستوري والقانوني، مع تمكين مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب، لتكون قوية حتى يتحقق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الأفراد وكافة مؤسساتها.

**الهوامش :**

[1] - عبد الغني نصر على الشميري ،**سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية** : بين القيم والمصالح، منتدى المعارف،بيروت،2014،ص38.

[2] R.E.Allen, **The Concise Oxford Dictionary Current English**, Edition,claremdon press, oxford, London, 1990, p 1009 .

[3] - صموئيل هنتينغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، ترجمة سمية فلو، بيروت ، دار الساقي، 1993، ص121.

[4] - حازم صباح حميد،**الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2012، ص ص 39-40.

[5] سفيان فوكة، **الاستبداد السياسي وإصلاح الحكم في العالم العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، فرع الادارة والمالية، جامعة الجزائر،(2006-2007)، ص 67.

[6] محمد كولفرني، **التغيير الاجتماعي و السياسي:دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم.**، مجلة العلوم السياسية ، العدد 12 خريف 2006 مركز دراسات للوحدة العربية اكتوبر 2008. ص17.

[7] كريم حسن، **مؤتمر الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**،2004 مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 95-97.

[8] UNDP , Governance for Sustainable Human Development , 1997 , P8

[9] - عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية** , جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر. الطبعة الأولى، 2012. ص 135.

[10] - حسين عبد القادر، **"الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية"**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011 ، ص 26.

[11] PUND, Governance for Sustainable Human Development , 1997, P13

[12] - انظر سفيان فوكة، مليكة بوضياف ، **مداخلة مقدمة بعنوان الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية** ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف .ص 8

[13] - الامم المتحدة، **الحكم السليم :تحسين الإدارة الكلية في منطقة اسكوا**، 2003 ، ص7

[14] - امين عواد مشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، **الاصلاح السياسي والحكم الراشد**،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،2012،ص28